

عناصر الإجابة النموذجيةأولاً: عناصر الموضوع التحليلي: (12 نقطة)

- تعريف المخطط البلدي للتنمية بالعودة إلى المرسوم 136/73 الصادر سنة 1973 بوصفه مخطط شامل للتنمية في البلدية يجسد مبدأ اللامركزية، أو برنامج عمل تقرره السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني للتنمية، مع ذكر مختلف مراحل إعدادة وتنفيذه. **3 نقاط**
- توضيح أهم مبادئ التنمية المحلية التي يجسدها المخطط البلدي للتنمية، مثل مبدأ مشاركة أفراد المجتمع المحلي، حيث أن مناقشة واقتراح العمليات المدرجة في هذا المخطط تتم على مستوى المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر بموجب الدستور فضاء لتجسيد مشاركة المواطنين. أو مبدأ التوافق مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، ومبدأ المساعدة أو التدخل الحكومي، من حيث أن تمويل مخططات التنمية البلدية يتم من طرف الحكومة المركزية. **3 نقاط**
- مناقشة قضية استقلالية المجالس المحلية في تقرير البرامج والعمليات المدرجة في مخطط البلدي للتنمية، بحيث أن هناك مجموعة من التدخلات على مستوى الوصاية المحلية (الدائرة والولاية) وعلى مستوى الوصاية المركزية في مختلف مراحل اعتماد المخطط قد تحد من استقلالية قرار المجلس البلدي. **3 نقاط**

ثانياً: الإجابة على الأسئلة الجزئية : (6 نقاط)

- تعريف المخططات القطاعية غير الممركزة PSD ودورها في التنمية المحلية: مخططات ذات طابع وطني تدخل ضمنها كل الاستثمارات المدرجة على مستوى الولاية، حيث تتضمن مجموع العمليات التنموية المدرجة على مستوى الولاية في مختلف القطاعات، تسجل العمليات باسم الولاية ويعتبر الوالي هو الأمر بالصرف لهذه المشاريع، كما أن معظم البرامج التنموية المدرجة ضمن المخططات القطاعية هي مشاريع ضخمة يرصد لها اعتمادات مالية أكبر من إمكانيات البلدية. تهدف هذه المخططات لتحقيق التوازن بين المناطق، وتصحيح الاختلالات الناتجة عن المخططات البلدية. **نقطتان (2)**
- التمويلات الاستثنائية التي يمكن أن تستفيد منها الجماعات المحلية لتجسيد برامج التنمية: مصادر التمويل الاستثنائية عديدة، درسنا من بينها : إعانات صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى، منح صندوق تنمية مناطق الجنوب، وكذا صندوق تنمية مناطق الهضاب العليا، والبرامج الاستثنائية الأخرى كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يكفي ذكر واحد من هذه المصادر مع الشرح. **نقطتان (2)**
- أهمية دور البلدية في إدارة التنمية المحلية: تعتبر البلدية واحدة من أهم الهيئات الموكلة إليها مهمة إدارة التنمية المحلية، بل إن المشرع اعتبرها النواة الرئيسية للتنمية المحلية بحكم قربها من المواطن، بحيث يشكل المجلس البلدي مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، "تسهم البلدية مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه" المادة 3 من القانون 10/11 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية. كما أن من مهام البلدية أيضاً المبادرة بكل عملية من شأنها التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، زيادة على أن إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على مستوى إقليم البلدية يخضع إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي. **نقطتان (2)**

تبرمج حصة الإطلاع على الأوراق يوم الخميس 13 جوان 2019 على الساعة 10 والنصف

بقاعة الأساتذة